

لغوات الحركه فيها بقوت المعنى الذي من اجله الحقت
 على الثاني وجب ان يبقى فلا يكون الفاعل خلاف الاخر
 فان حركته ما راضه به من غير ان يكون في الزنة انتهى
 وبه يعلم ما يرد على الشارح من الاطلاقات في موضع
 التقييد **والفرق بين بابي اقعنسس واحجج** باب
 اقعنسس وهو افضل الثلاث في الاصول وبان حرجم
 هو افضل الرباعي الاصول **ان يجب في الاول تكوير الالف**
 ليصح مقابلة الحرف الزايد بالالف ان لم يكرر فغير عن
 الزايد بلفظه على ما تقدم من الصواب فيخرج عن
 باب افضل كالتقول في جنطي مثلاً اقبلاً **درون الثالثة**
 فان الحرف الذي بعد الفاء والعين منه اصله فيغير
 عنه بالالف مما مثلاً كان او لا وانما للفرق بين هذين
 البابين لحصول الالف بينهما بان اتحاد الالف وهو افضل
والالف الفرق العهدي الذكرى وهي الاولى والثانية
والاجزة **وقم الامر الاول بمخفة او مشدده** هذه الضبط بان
 الحالة للاصلة له مع الاستعمال ولما حال الوضع
 فقبل هو كذلك ايضا فيكون فاء مقضيا وهو ظاهر
 صنع الشارح والمصنف وقيل هو بناء الحق باحرجم
 فاصله اشعر لوجرم زاد واينه همزة واحد الالف ثم
 نقدا

تعرض

نقلوا الى العين فتحه الواو اتصالا الى اذ غامها في الثانية
 فوزنه فلا حصل فاعل لكون الالف الاولى مدغمه في
 الثانية واستدل على اتحادها بحرجم بانها مصدر
 اقرب وكانهم لم يختاروا هذا القول لما مر ان الحق
 به اذ كانت فيه زيادة يجب اشتغال الحق عليها وتقع
 فيه موقعا في الاصل والوزن من حرجم منقبة من
 اشعر اذ محمد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على
 الالتحاق به بل لا بد مع ذلك من استيفاء شرط الالتحاق
 والله **الفعل الذي يتعدى** اي المقطع المخصوص الذي
 يتعدى هو سبب تقدم مدلوله وهو الحدث **هو الفاعل**
 الذي لا يتعدى الغاية مع ان يتعدى مقعد بنفسه
 لا فائدة ان الفاعل مبدؤه وان لم يسره مبدؤه غيره يتعدى
 منه اليه ثم الى غير كما اشار من سابق في الشام الى
 البصر ثم الى التحوقة فان المستعمل فيه تعدى البصر
 الى الكوفة لا يتعدى من البصر الى الكوفة فتقول
 الشارح ان نحو اوز ليس بمطابق لمراد المصنف
 من افاضة ما ذكره نعم لو كان المراد بالتعدى التاثير على
 لكان ذكره من وحدها شبيها **الى المقول** اي ينبغي
 ان تكون الباء في الاصل اي الذي الصق الفعل